جمهورية مصر العربية
رئاسة مجلس الوزراء
هيئة مستشاري مجلس الوزراء

(هام للغاية) (مرفقات: عدد)

السيدة الدكتورة/ رانيا المشاط

وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

تحية طيبة وبعد؛

إلحاقًا بكتبنا إلى سيادتكم المنتهية بكتابنا رقم (٣-٣٣٤٩٤) المؤرخ في ٢٠٢٤/١٢/٢٠ بشأن توجيهات السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء بدراسة التقرير المعد من وزارة الخارجية بخصوص مؤشر الابتكار العالمي الذي أطلقته المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) بالتعاون مع بعض الجهات الدولية والجامعات المتخصصة، واقتراح الخطوات التي تسهم في تحسين ترتيب مصر.

وإيماءً إلى الاجتماعات المعقودة بهيئة مستشاري مجلس الوزراء وآخرها الاجتماع المعقود بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٢٥، بمشاركة ممثلين عن الوزارات والجهات والمعنية، وما دار من مناقشات خلال تلك الاجتماعات بشأن مقترح هيئة مستشاري مجلس الوزراء بإنشاء لجنة دائمة لمتابعة وتحليل المؤشرات الدولية؛ وذلك لمعالجة الإشكاليات التي أسفرت عنها دراسة الموضوع بالنسبة لترتيب مصر سواء في مؤشر الابتكار العالمي أو باقي المؤشرات الدولية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

نتشرف بأن نرسل إلى سيادتكم -رفق هذا- مسودة مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء بإنشاء اللجنة الدائمة لمتابعة وتحليل المؤشرات الدولية، في الصيغة التي انتهت إليها المناقشات في الاجتماعات المشار إليها.

لذا يُرجى التفضل بالنظر والتكرم بالتوجيه نحو موافاتنا بمرئيات وزارتكم الموقر حيال مشروع القرار المرافق؛ حتى يتسنى استكمال مفردات العرض على السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء؛ تمهيدًا لعرض الموضوع على مجلس الوزراء.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام...

رئيس
هيئة مستشاري مجلس الوزراء

(المستشار/ شريف الشاذلي)

جمهورية مصر العربية
رئاسة مجلس الوزراء
هيئة مستشاري مجلس الوزراء

(هام للغاية - مرفقات: عدد)

٤٣
٣-٥١٢
٦ يناير ٢٠٢٥
رئاسة مجلس الوزراء
صادر

صورة مبلغة مع وافر الاحترام إلى كل من:

١) السيد الدكتور/ خالد عبد الغفار - نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون البشرية ووزير الصحة والسكان
٢) السيد المهندس/ كامل الوزير - نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية ووزير وزارتي الصناعة والنقل
٣) السيد الدكتور/ عمرو أحمد سميح طلعت - وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
٤) السيد الدكتور/ محمد أيمن عاشور - وزير التعليم العالي والبحث العلمي
٥) السيد الأستاذ/ أحمد كجوك - وزير المالية
٦) السيد المستشار/ عدنان فنجري - وزير العدل
٧) السيد المهندس/ شريف الشربيني - وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
٨) السيد المهندس/ حسن الخطيب - وزير الاستثمار والتجارة الخارجية
١٠) السيد الأستاذ/ محمد أحمد عبد اللطيف - وزير التربية والتعليم والتعليم الفني
١١) السيد الدكتور/ هشام عزمي - رئيس الجهاز المصري للملكية الفكرية
١٢) السيد اللواء/ خيري بركات - رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
١٣) السيد الدكتور/ أسامة الجوهري - مساعد رئيس مجلس الوزراء ورئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
١٤) السيد الأستاذ/ حسام هيبة - الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة
١٥) السيد الدكتور/ أشرف العربي - رئيس معهد التخطيط القومي
١٦) السيدة الدكتورة/ شريفة شريف - المدير التنفيذي للمعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة
١٧) السيد الدكتور/ ولاء ثابت - الرئيس التنفيذي لهيئة تمويل العلوم والتكنولوجيا والابتكار
١٨) السيدة الدكتورة/ جينا الفقي - القائم بأعمال رئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
١٩) السيد اللواء أ.ح/ أيمن نعيم ثابت - أمين عام وزارة الدفاع
٢٠) السيد السفير/ محمد الملا - مساعد وزير الخارجية والهجرة وشئون المصريين بالخارج لشئون مكتب الوزير
٢١) السيد اللواء/ محمد الصروي - مساعد وزير الداخلية لشئون مكتب الوزير
٢٢) السيد الوكيل/ محمد عزب - أمين عام المخابرات العامة
٢٣) السيد الوكيل/ علاء عبد الله - أمين عام هيئة الرقابة الإدارية

للتفضل بالإحاطة والتكرم بالتوجيه نحو موافاتنا بمرئيات (وزارتكم/ هيئتكم/ جهازكم) الموقرة حيال مشروع القرار المرافق؛ حتى يتسنى استكمال مفردات العرض على السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء؛ تمهيداً لعرض الموضوع على مجلس الوزراء. (مرفق صورة من مسودة مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء بإنشاء اللجنة الدائمة لمتابعة وتحليل المؤشرات الدولية)

(مسودة أولية غير قابلة للتداول)

مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء
رقم لسنة ٢٠٢٤
بإنشاء اللجنة الدائمة لمتابعة وتحليل المؤشرات الدولية

رئيس مجلس الوزراء
بعد الاطلاع على الدستور؛
وبعد موافقة مجلس الوزراء؛

قرر:

(إنشاء اللجنة الدائمة)

(المادة الأولى)

تنشأ لجنة تتبع مباشرة رئيس مجلس الوزراء تسمى "اللجنة الدائمة لمتابعة وتحليل المؤشرات الدولية"، ويشار إليها في هذا القرار باللجنة، وتشكل برئاسة رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وبعضوية كل من:

- المدير التنفيذي للمعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة.
- المدير التنفيذي للمعهد القومي للتخطيط.
- ممثل عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- ممثل عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.
- ممثل عن وزارة الخارجية والهجرة وشئون المصريين بالخارج.
- ممثل عن وزارة العدل.
- ممثل عن وزارة المالية.
- ممثل عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- ممثل عن وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.
- ممثل عن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- ممثل عن وزارة الداخلية.
- ممثل عن هيئة الرقابة الإدارية.
- ممثل عن جهاز المخابرات العامة.

ويكون ممثلي الوزارات والجهات المشار إليها في اللجنة على مستوى وظيفي عال، ويرشحهم الوزير المعني أو رئيس الهيئة أو الجهاز المختص.

وللجنة المشار إليها أن تستعين بمن تراه من الوزارات وأجهزة الدولة والخبراء والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لمعاونتها في أداء مهامها.

(الهدف من اللجنة)

(المادة الثانية)

تهدف اللجنة إلى متابعة حوكمة عملية إعداد وجمع البيانات والإحصاءات التي يتم الاستناد إليها من قبل المؤشرات الدولية والتأكد من توافقها مع المعايير والممارسات الدولية والعمل على تعظيم مبادئ الشفافية والمساءلة في عملية إعدادها وتدقيقها، وكذا تحليل موقف مصر في تلك المؤشرات الدولية واقتراح سبل تحسين ترتيب مصر فيها.

(اختصاصات اللجنة)

(المادة الثالثة)

تختص اللجنة المشكلة بموجب هذا القرار بالآتي:

١) متابعة عملية جمع وإعداد البيانات والمعلومات التي تطلبها المنظمات والمؤسسات الدولية ذات الصلة ومراقبة دقتها بالتنسيق بين الجهات المختصة.
٢) إعداد أدلة أو نماذج إعداد أو تجميع البيانات أو المعلومات المطلوبة من المؤسسات والمنظمات الدولية ذات الصلة.
٣) رفع القدرات الإحصائية لموظفي الوزارات والجهات المعنية وتدريب كل منهم من قبل المراكز البحثية والتدريبية المنضمة لعضوية اللجنة على عملية إعداد البيانات والمعلومات المتعلقة بالمؤشرات والتقارير الدولية بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية والمنظمات الدولية ذات الصلة.
٤) متابعة عملية إرسال البيانات والمعلومات إلى المنظمات والمؤسسات الدولية ذات الصلة من قبل الوزارات والجهات المعنية في الدولة.
٥) دراسة وتحليل التقارير والمؤشرات الدولية ذات الصلة، واقتراح السياسات والآليات والإجراءات التنفيذية اللازمة لمعالجة أوجه الضعف في قطاعات الدولة المختلفة وتعظيم استغلال مواطن القوة التي أشارت إليها تلك التقارير والمؤشرات.
٦) اقتراح سبل تحسين ترتيب مصر في التقارير والمؤشرات الدولية ذات الصلة.

(اجتماعات اللجنة)

(المادة الرابعة)

تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها، مرة على الأقل كل شهر أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك، ويكون اجتماعها صحيحا بحضور أغلبية أعضائه، وتصدر قراراتها بأغلبية أصوات الحاضرين، وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس، وللجنة أن تدعو لحضور اجتماعاته من ترى الاستعانة بخبراتهم من ممثلي القطاع الخاص والخبراء في المسائل المعروضة دون أن يكون لهم صوت معدود.

(مجموعات العمل الفرعية)

(المادة الخامسة)

تُشكل مجموعات عمل فرعية تختص بمعاونة اللجنة في متابعة وتحليل المؤشرات الدولية وإنجاز مهام اللجنة المشار إليها بالمادة الثالثة من هذا القرار، وذلك على النحو الآتي:

١. **مجموعة عمل فرعية لمتابعة وتحليل مجموعة المؤشرات الاقتصادية والتصنيفات الخاصة بالسيادية والائتمانية**، برئاسة ممثل عن وزارة المالية، وعضوية ممثلين عن الجهات الآتية: (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، ووزارة الاستثمار والتجارة الخارجية، ووزارة التموين والتجارة الداخلية، ووزارة الصناعة، والبنك المركزي، والهيئة العامة للرقابة المالية، وجهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية).
٢. **مجموعة عمل فرعية لمتابعة وتحليل مجموعة المؤشرات المتعلقة ببيئة الأعمال والتنافسية**، برئاسة ممثل عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، وعضوية ممثلين عن الجهات الآتية: (ووزارة الاستثمار والتجارة الخارجية، ووزارة المالية، ووزارة التموين والتجارة الداخلية، ووزارة الصناعة، ووزارة العمل، وجهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ومبادرة إصلاح مناخ الأعمال "إرادة"، ووزارة السياحة والآثار، المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة).

٣. **مجموعة عمل فرعية لمتابعة وتحليل مجموعة المؤشرات المتعلقة بالتعليم والبحث العلمي والابتكار والملكية الفكرية**، برئاسة ممثل عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وعضوية ممثلين عن الجهات الآتية: (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، والأزهر، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ووزارة الصناعة، ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، ووزارة المالية، ووزارة الاستثمار والتجارة الخارجية، والجهاز المصري للملكية الفكرية، وأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، والمعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة).

٤. **مجموعة عمل فرعية لمتابعة وتحليل مجموعة المؤشرات المتعلقة بالحوكمة ومكافحة الفساد والشفافية**، برئاسة ممثل عن هيئة الرقابة الإدارية، وعضوية ممثلين عن الجهات الآتية: (وزارة التخطيط والتنمية المستدامة والتعاون الدولي، وهيئة الرقابة الإدارية، وزارة التنمية المحلية، ووزارة الداخلية، ووزارة العدل، والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، والمعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة، والمعهد القومي للتخطيط، ومبادرة إصلاح مناخ الأعمال "إرادة").

٥. **مجموعة عمل فرعية لمتابعة وتحليل مجموعة المؤشرات المتعلقة بالتنمية البشرية**، برئاسة ممثل عن وزارة الصحة والسكان، وعضوية ممثلين عن الجهات الآتية: (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة التضامن الاجتماعي، ووزارة الشباب والرياضة، ووزارة الثقافة، ووزارة التخطيط والتنمية المستدامة والتعاون الدولي، وهيئة الرقابة الإدارية، وزارة التنمية المحلية، والمعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة، والمعهد القومي للتخطيط).

٦. **مجموعة عمل فرعية لمتابعة وتحليل المؤشرات المتعلقة بالاتصالات والتحول الرقمي والتكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي**، برئاسة ممثل عن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وعضوية ممثلين عن الجهات الآتية: (وزارة الدفاع "إدارة نظم معلومات القوات المسلحة"، ومجمع الإصدارات المؤمنة والذكية، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات، ووزارة الخارجية، والجهاز المصري للملكية الفكرية، والمعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة).

٧. **مجموعة عمل فرعية لمتابعة وتحليل المؤشرات المتعلقة بحقوق الإنسان**، برئاسة ممثل عن وزارة الخارجية والهجرة وشئون المصريين بالخارج، وعضوية ممثلين عن الجهات الآتية: (وزارة العدل، ووزارة الشئون النيابية والتواصل السياسي، ووزارة الداخلية، ووزارة الثقافة، والمجلس الأعلى للثقافة، وجهاز المخابرات، والمجلس القومي لحقوق الإنسان، والمجلس القومي للمرأة، والمجلس القومي لذوي الإعاقة، والمعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة).

٨. **مجموعة عمل فرعية لمتابعة وتحليل المؤشرات المتعلقة بالبنية التحتية وتقديم الخدمات اللوجستية**، برئاسة ممثل عن وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، وعضوية ممثلين عن الجهات الآتية: (وزارة الصناعة والنقل، ووزارة التموين والتجارة الداخلية، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ووزارة التنمية المحلية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة الاستثمار والتجارة الخارجية).

٩. **مجموعة عمل فرعية لمتابعة وتحليل المؤشرات المتعلقة بالبيئة والمناخ**، برئاسة ممثل عن وزارة البيئة، وعضوية ممثلين عن الجهات الآتية: (وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، ووزارة الصناعة، ووزارة الخارجية، ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ووزارة الموارد المائية والري، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة البترول والثروة المعدنية، ووزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية).

ويصدر بتشكيل مجموعات العمل الفرعية المشار إليها وتحديد المعاملة المالية لها قرار من رئيس اللجنة، ويجوز لرئيس اللجنة إضافة ممثلين عن وزارات أو جهات أخرى بالدولة وفقا لاختصاصات كل منها واتصالها بالمؤشرات المتعلقة بعمل مجموعة العمل الفرعية.

ويجوز لرئيس اللجنة تشكيل مجموعات عمل فرعية مشتركة لمتابعة وتحليل بعض المؤشرات التي يدخل فيها اختصاص مجموعة عمل فرعية أو أكثر من مجموعات العمل المشار إليها.

وتعقد مجموعات العمل الفرعية اجتماعاتها بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بصفة دورية بناء على دعوة رئيس اللجنة الدائمة، على أن يعرض رئيس كل مجموعة فرعية على اللجنة الدائمة تقارير دورية بنتائج أعمال المجموعة الفرعية والتوصيات التي تقترحها للنظر فيها.

وتعتمد اللجنة الدائمة في أول اجتماع لها الآلية التي سيتم اتباعها لاختيار المؤشرات الدولية التي سيتم متابعتها وتحليلها وآليات العمل المنظمة لعمل مجموعات العمل الفرعية المنبثقة عنها.

(الأمانة الفنية للجنة)

(المادة السادسة)

يكون للجنة أمانة فنية من ضمن العاملين بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار تقوم بكافة الأعمال الإدارية للجنة الدائمة، وتتولى الأمانة الفنية ما يأتي:

١. إعداد جدول أعمال اللجنة ومحاضر جلساتها.
٢. التنسيق لاجتماعات اللجنة ومجموعات العمل الفرعية بناء على دعوة رئيس اللجنة.
٣. أي مهام أخرى تكلف بها الأمانة الفنية من قبل اللجنة.

ويصدر بتشكيل الأمانة الفنية، ونظام عملها، قرار من رئيس اللجنة.

(البيانات والمعلومات اللازمة)

(المادة السابعة)

مع مراعاة اعتبارات الأمن القومي، تلتزم كافة الوزارات والجهات المعنية، كل فيما يخصه، بموافاة اللجنة ومجموعات العمل الفرعية المنبثقة عنها بما تطلبه من المعلومات والبيانات اللازمة لأداء عملها، وربط قواعد البيانات الإحصائية - حال توفرت الإمكانات اللازمة- بقاعدة البيانات الرئيسية للجنة، والتعاون معها في مجال اختصاصاتها.

(تقارير اللجنة)

(المادة الثامنة)

تعد اللجنة تقارير نصف سنوية بنتائج أعمالها متضمنة متابعة وتحليل أهم المؤشرات الدولية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، على أن تعرض على كل من رئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء ورئيس الجمهورية، وتتضمن الآتي:

١. بيان موقف مصر في التقارير والمؤشرات الدولية ذات الصلة من حيث ترتيبها وما تضمنته تلك التقارير في خصوص تحليل قطاعات الدولة المختلفة.
٢. بيان موقف موافاة المنظمات والمؤسسات الدولية التي تصدر تلك التقارير والمؤشرات الدولية بالبيانات والمعلومات اللازمة في المواعيد المحددة لذلك من قبل الوزارات والجهات المعنية في الدولة.
٣. اقتراح السياسات والآليات والإجراءات التنفيذية اللازمة لمعالجة أوجه الضعف في قطاعات الدولة المختلفة وتعظيم استغلال مواطن القوة التي أشارت إليها تلك التقارير والمؤشرات.
٤. اقتراح سبل تحسين ترتيب الدولة في التقارير والمؤشرات الدولية ذات الصلة.

(المادة التاسعة)

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم الثاني لتاريخ نشره.